ليس قابل للنشر حتى:
14 أكتوبر/ تشرين الأول 2021

النشرة الصحفية القطرية واشنطن العاصمة (14 أكتوبر/تشرين الأول 2021)

احتلت جمهورية مصر العربية المركز 136 من أصل 139 دولة في سيادة القانون

- ***تراجع سيادة القانون في جميع أنحاء العالم.***
- ***على الصعيد العالمي كانت أكثر المجالات تراجعا السلطات الحكومية في تجاوزها للصلاحيات المخولة لها، الفضاء المدني، سرعة الإجراءات القضائية، وتفشي التمييز لأسباب مختلفة .***
- ***احتلت جمهورية مصر العربية المرتبة ال 8 من أصل 8 في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا.***

واشنطن العاصمة (14 أكتوبر/تشرين الأول 2021) - أصدرت اليوم مؤسسة مشروع العدالة العالمية WJP Rule of Law Index® 2021، الذي يقيّم سيادة القانون في 139 دولة و مقاطعة. التقرير الأول في هذه السلسلة السنوية الذي صدر منذ إعلان جائحة كورونا في مارس 2020، **ويظهر خلال هذه الفترة تفاقم الاتجاهات السالبة المتراكم لعدة سنوات.**

قال الشريك المؤسس والمدير التنفيذي لمشروع العدالة العالمية بيل نيوكم، "مع تزايد الاتجاهات السالبة في العديد من الدول، يجب أن يكون مؤشر سيادة القانون لهذا العام بمثابة ناقوس الخطر لنا جميعًا. سيادة القانون هي الأساس لمجتمعات العدالة وفرص التنمية والسلام. يجب أن يكون تعزيز هذا الأساس أولوية قصوى لفترة التعافي القادمة من الجائحة".

مؤشر سيادة القانون لمؤسسة مشروع العدالة العالمية (WJP) هو تقرير سنوي يستند إلى استبيانات من 138,000 أسرة و4,200 ممارس وخبير قانوني في الدول ومقاطعات المشاركة. إطار مشروع العدالة العالمية لسيادة القانون مكون من ثمانية عوامل أساسية وهي: صلاحيات السلطات الحكومية، غياب الفساد، شفافية الحكومة، الحقوق الأساسية، النظام والأمن، إنفاذ اللوائح التنظيمية، والعدالة المدنية، والعدالة الجنائية.

سيادة القانون في جمهورية مصر العربية

سجل مؤشر هذا العام لسيادة القانون انخفاضا في النتيجة الاجمالية لجمهورية مصر العربية بنسبة 2.8%. **وحافظت جمهورية مصر العربية على ترتيبها العالمي**، حيث احتلت المركز 136 من أصل 139 دولة ومقاطعة في جميع أنحاء العالم. وتضع النتيجة جمهورية مصر العربية في المركز 8 من أصل 8 مراكز للدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا* وفي المركز 34 من أصل 35 مركزًا في الشريحة الدنيا من الدول والمقاطعات متوسطة الدخل.**

تضمنت الاتجاهات الهامة لجمهورية مصر العربية تحسين في العامل الذي يقيس النظام والأمن.

على المستوى الإقليمي، كانت الإمارات العربية المتحدة الأفضل أداءً في المؤشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (حيث احتلت المرتبة 37 من أصل 139 دولة على مستوى العالم)، وجاءت بعدها الأردن وتونس بينما احتلت لبنان وإيران ومصر أدنى المراتب في المنطقة (حيث احتلت المرتبة 136 من أصل 139 دولة على مستوى العالم).

في العام الماضي، تراجعت 8 من أصل 8 دول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن بين هذه الثماني دول، تراجعت خمس دول في العام الاسبق.

سيادة القانون حول العالم

يبين مؤشر عام 2021 أن عدد الدول التي انخفض أدائها على الصعيد العالمي كان أكثر من عدد الدول التي تحسنت في الأداء العام لسيادة القانون للسنة الرابعة على التوالي.

في عام هيمنت عليه جائحة كورونا، شهدت 74.2% من الدول التي شملها البحث انخفاض في أدائها الكلي لسيادة القانون في حين تحسنت 25.8% من الدول. **74.2% من البلدان التي شهدت انخفاضا في أدائها الكلي لسيادة القانون هذا العام تمثل 84.7% من سكان العالم، أو ما يقرب من 6.5 مليار شخص.**

كان التراجع واسع الانتشار وشوهد في جميع أنحاء العالم للسنة الثانية على التوالي. **غالبية الدول إما تراجعت** أو لم تتغير في أدائها الكلي لسيادة القانون في كل الاقاليم.

خلال العام الماضي **شهدت 82% من الدول في المؤشر انخفاضاً في بُعد واحد على الأقل من جوانب الفضاء المدني** (المشاركة المدنية، حرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات) وشهدت **94% من الدول في المؤشر بطء متزايد في الإجراءات القضائية الإدارية، المدنية، أو الجنائية.**

الدول ذات اعلى نتائج في سيادة القانون الكلي هذا العام هي الدنمارك، النرويج، وفنلندا. وأدنى نتائج في سيادة القانون الكلي كانت في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كمبوديا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

الدول التي شهدت أقوى تحسن في سيادة القانون في العام الماضي هي أوزبكستان (4.1%)، مولدوفا (3.2%)، ومنغوليا (2.0%). الدول التي شهدت أكبر انخفاض في سيادة القانون العام الماضي هي بيلاروس (-7.5%) وميانمار (-6.3%). تشاركت نيجيريا، نيكاراغوا، جمهورية القرغيزية، والأرجنتين في ثالث أكبر انخفاض (-3.7%).

ترتيب جمهورية مصر العربية

مؤشر سيادة القانون لأداء 2021 من مؤسسة WJP (الترتيب الأول هو الأفضل)

ليس قابل للنشر حتى:
14 أكتوبر/ تشرين الأول 2021

الترتيب العالمي الكلي لجمهورية مصر العربية: 136\139
الترتيب الإقليمي الكلي لجمهورية مصر العربية*: 8\8

العامل	الترتيب العالمي	الترتيب الإقليمي*	الترتيب حسب الدخل**
السلطات الحكومية في تجاوزها للصلاحيات المخولة لها	139\138	8\8	35\17
غياب الفساد	139\104	8\7	35\35
الحكومة الشفافية	139\139	8\8	35\35
الحقوق الأساسية	139\138	8\7	35\35
النظام والأمن	139\113	8\8	35\27
إنفاذ اللوائح التنظيمية	139\130	8\8	35\32
العدالة المدنية	139\130	8\8	35\31
العدالة الجنائية	139\109	8\8	35\24

*تقييم الدول والمقاطعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ادناه: الجزائر، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الأردن، لبنان، المغرب، تونس، والإمارات العربية المتحدة

**الشريحة الدنيا من الدول والمقاطعات متوسطة الدخل هي: الجزائر، أنغولا، بنغلاديش، بنين، بوليفيا، كمبوديا، الكاميرون، جمهورية الكونغو، ساحل العاج، جمهورية مصر العربية، السلفادور، غانا، هندوراس، الهند، كينيا، الجمهورية القرغيزية، موريتانيا، مولدوفا، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، باكستان، الفلبين، السنغال، سريلانكا، تنزانيا، تونس، أوكرانيا، أوزبكستان، فيتنام، زامبيا، وزيمبابوي

نبذة عن مؤسسة مشروع العدالة العالمية

إن مؤسسة مشروع العدالة العالمية (WJP) هي مؤسسة مستقلة متعددة الاختصاصات تعمل على خلق المعرفة وبناء الوعي وتحفيز العمل لتعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء العالم. سيادة القانون الفعالة تقلل من الفساد، تكافح الفقر والمرض وتحمي الناس من الظلم. إنها أساس لمجتمعات العدالة وفرص التنمية والسلام.

تعرف مؤسسة مشروع العدالة العالمية سيادة القانون بأنها مجموعة من القوانين والأعراف والمبادئ والالتزام المجتمعي الذي يوفر ما يلي: المساءلة والقوانين العادلة والحكومة الشفافية والعدالة التي يمكن الوصول إليها. اعرف المزيد حول المبادئ العالمية الأربعة وعن عملنا على:
.www.worldjusticeproject.org

ليس قابل للنشر حتى:
14 أكتوبر/ تشرين الأول 2021

المواد ليس قابلة للنشر 14 أكتوبر/ تشرين الأول

الوصول إلى التقرير الكامل وملخص البحث هنا.

استشارة وسائل الإعلام المجانية (الرسوم البيانية، الترتيب، والخرائط المقارنة) هنا.

النشرات الصحفية القطرية الإقليمية، مع النتائج التفصيلية للترتيب و الدرجات هنا.

طلبات المقابلات والاتصال مع وسائل الإعلام:
press@worldjusticeproject.org

الواتساب: 5517018505 52+